

الاستراتيجية المصرية ، ولكن هناك تغيراً واضحاً في التكتيك ، ينقل الدبلوماسية المصرية الى موقف الضغوط والمهاجم . والانتقال الى موقف الضغوط والمهاجم ، يفرضه فهم المسؤولين المصريين للموقف الاسرائيلي ، على أنه موقف مناوئ . فتعليقاً على قرار اسرائيل العودة الى محادثات يارينغ قال السادات « ان القرار مناوئ هدفها تجنب لوم محتل من مجلس الامن ، وفي الوقت نفسه الحصول على تجديد جديد لوقف اطلاق النار ، لكننا لن نسمح لهذه المناورة ان تنجح » .

وحين ثار جدل واسع حول معنى رفض المتحدة لتجديد وقف اطلاق النار ، وبدأت الصحف الغربية تقول ان مصر ستعلن الحرب على اسرائيل ، قطع السيد انور السادات الجدل حول هذا الموضوع حين قال في جامعة اسبوت « يقولون اني سأعلن الحرب في ٥ شباط . الذي قلته هو انني لن اكون ملزماً بوقف اطلاق النار في ٥ شباط ، ولن اجدد وقف اطلاق النار ، وهذا شيء يختلف تماماً عن اعلان الحرب » .

الجبهة الثانية التي يدور فوقها التحرك المصري هي الجبهة الداخلية . وقد شهدت اروة الاتحاد الاشتراكي في الشهرين الماضيين نشاطاً ملحوظاً ، في اجتماعات صغيرة وموسعة ، استهدفت وضع كافة الاجهزة في حالة تعبئة كاملة . ففي اجتماع موسع في الاتحاد الاشتراكي من ٢٩ ك ١ اكد السادات ضرورة وضع الشعب بأكمله في جو المعركة ، واعلن عن تأليف لجان المواطنين من اجل المعركة على مستوى الجمهورية لمواجهة اي احتمال قد تقوم به اسرائيل قبل ٥ شباط او بعده . كما اعلن ضرورة ان يكون كل مسؤول في خط المواجهة مع الجبهة الداخلية ، وان يتصرف كل مسؤول كأنه قائد لهذه المعركة ، وجندي مسؤول عن قطاع من قطاعاتها . وهذا يستدعي « انتهاء كل مسؤول من التكاليف المحددة له » . واكد انه لن يتسامح او يقبل عذراً من اي من المسؤولين مهما تكن الاسباب « فلا بد من تعاون كامل بين كل الاجهزة السياسية والتنفيذية والتشريعية » . ورفض السادات في هذا الاجتماع ضرورة توزيع المسؤوليات والواجبات توزيعاً سليماً في كل محافظة ، بحيث تصبح كل محافظة وحدة متكاملة قائمة بذاتها لها مسؤولياتها المباشرة ، وان تقوم كل محافظة بتصرف الامور التي تستدعيها المعركة ، وتعمل على تأليف لجان المواطنين حتى مستوى

لاستكشاف ابعادها ، ونقاط التعارض فيما بينها .
١ - موقف المتحدة : « لن نجدد فترة وقف اطلاق النار مرة اخرى : الا اذا لمسنا جدية في الاتصالات لتنفيذ قرار مجلس الامن كاملاً بكل بنوده وأولها الانسحاب » . بهذا القرار السياسي افتتح المعهد الجديد في الجمهورية العربية المتحدة نشاطه حول قضيته الاساسية الكبرى . وعلى الفور بدأ النظام حملة شاملة ومتعددة الجوانب ، لوضع هذا القرار موضع التنفيذ . والذي يراقب تحركات النظام المصري الان يشهد تحركاً دؤوباً على كافة الجبهات ، وسط صراع دقيق مع الزمن ، وهذا التحرك المصري يدور على أربع جبهات .

الجبهة الاولى : هي جبهة الموقف السياسي الجديد الذي أشرنا اليه ، والذي اكسره السيد انور السادات بشكل جازم ، ولا زال يؤكد يومياً في لقاءاته المتصلة مع ابناء المحافظات ، ومع رجالات الفكر والاعلام والقضاء . وقد شرح السادات اكثر من مرة مبررات موقفه هذا ، وهي تدور حول الفكرة القائلة بان هدف واستراتيجية اميركا واسرائيل عام ١٩٧١ يتمثلان في امرين :

الاول : عدم تنفيذ قرار مجلس الامن .
والثاني : جعل وقف اطلاق النار وقفاً دائماً لان هذا هو انسب وضع يمكن ان تعيش فيه اميركا واسرائيل لتدخل القضية في الحرب الباردة ، ونبقى عشرين سنة اخرى حيث يكون العدو موجوداً في الضفة الشرقية ، ومن ثم يفقد العالم اهتمامه بالقضية .

ورداً على هذا الفهم لاستراتيجية اميركا واسرائيل يحدد السادات موقف المتحدة على الشكل التالي : ان استراتيجيةنا في عام ١٩٧١ ، او في الستة اشهر الاولى من هذا العام ، هي الا نسمح على الاطلاق بان يكون وقف اطلاق النار وقفاً دائماً ، ما لم تكن هناك جدية في مفاوضات السلام . وتتمثل هذه الجدية ، بالاتفاق على جدول زمني للانسحاب وتنفيذ قرار مجلس الامن .

وقد اكد السادات ان « الاشهر الستة الاولى من عام ١٩٧١ مصرية بالنسبة لنا ، ومن ٥ شباط سنواجه اول موقف حاسم في المرحلة الحالية » . وهذا التأكيد على رفض تجديد وقف اطلاق النار تقابله نقطة توازن تقول « اننا نسمى السى الحل السلمي بكل قوانا ، في الوقت الذي ندمم قواتنا المسلحة بكل ما نستطيع » . بهذا التوضيح ، لا يعود هناك مجال للقول بان تغيراً طرأ على